قرار بشأن إحصاءات دخل وإنفاق الأسر المعيشية

إن المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل،

إذ يقر بالحاجة إلى مراجعة واستكمال التوصيات بشأن استقصاءات دخل وإنفاق الأسر المعيشية الواردة في القرار الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني عشر لخبراء إحصاءات العمل (1973)،

وإذ يعرب عن رغبته في تشجيع وضع واستخدام إحصاءات دخل وإنفاق الأسر المعيشية على أسس سليمة، ورغبته كذلك في تشجيع التماسك في قياسها فضلا عن تحسين نوعيتها وقابليتها للمقارنة على المستوى الدولي،

وإذ يذكر بالقرارين بشأن: (أ) وضع نظام متكامل لإحصاءات الأجور؛ (ب) قياس الدخل من العمل، المعتمدين على التوالي في المؤتمر الدولي الثاني عشر والمؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء إحصاءات العمل (1973 و1998)،

وإذ يقر كذلك، من باب الحرص على تعزيز تنسيق وتكامل المعايير الإحصائية الدولية، بأنه ينبغي للتوصيات الجديدة المتعلقة بإحصاءات دخل وإنفاق الأسر المعيشية أن تكون متسقة قدر الإمكان مع المعايير الإحصائية القائمة ذات الصلة، بما في ذلك المعايير المعتمدة في نظام الحسابات الوطنية؛

يعتمد في هذا اليوم الثالث من كانون الأول/ ديسمبر 2003 القرار التالي:

الأهداف ومجالات الاستخدام

1 - تستخدم إحصاءات دخل وإنفاق الأسر المعيشية كأساس لوصف وتحليل مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من القضايا، بما في ذلك:

(أ) تقييم مستوى وهيكل واتجاهات الرفاهة الاقتصادية للأسر المعيشية والأفراد من حيث توزيع الدخل/ الإنفاق الاستهلاكي بين الأسر المعيشية والأفراد في شتى المجموعات الفرعية السكانية المعنية؛

(ب) تحديد سلال السلع والخدمات فضلا عن الحصول على عوامل الترجيح وغيرها من المعلومات المفيدة لجمع مؤشرات أسعار الاستهلاك وتكلفة مؤشرات المعيشة ومؤشرات الغلاء المقارنة، وما إلى ذلك؛

(ج) جمع بعض مكونات تقديرات الحسابات الوطنية للتحقق من نوعية التقديرات الصادرة عن مصادر أخرى والتوفيق بين تقديرات الحسابات الوطنية والبيانات على المستوى بالغ الصغر؛

(د) صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛

(هـ) إجراء الدراسات عن العلاقة بين إحصاءات الدخل والإنفاق وشتى السمات الاجتماعية الاقتصادية للأفراد والأسر المعيشية؛

(و) دراسة سلوك المستهلك بين المجموعات الاجتماعية الاقتصادية؛

(ز) وضع ورصد سياسات تتصل مثلا بالسياحة والتغذية والأمن الغذائي والإسكان والهجرة والتعليم وسوق العمل والصحة؛

(ح) الإسهام في إجراء دراسة عن الفقر والتهميش الاجتماعي.

2 - وقد لا تستفيد شتى مجالات الاستخدام المذكورة بالتساوي من مصدر وحيد، ويكون من الضروري، في بعض الحالات، الجمع بين الإحصاءات والمعلومات من مختلف المصادر، كالسجلات الإدارية مثلا، من خلال المقارنة ووضع النماذج الإحصائية.

3 - وينبغي إعداد إحصاءات دخل وإنفاق الأسر المعيشية بأسلوب يعزز قابليتها للمقارنة واتساقها دوليا مع الإحصاءات الأخرى المتعلقة بالدخل والإنفاق والإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة. وعليه، ينبغي أن يتيح جمع البيانات المتعلقة بالدخل والإنفاق، قدر المستطاع، إمكانية اشتقاق مجاميع دخل وإنفاق تتمشى مع جميع المبادئ التوجيهية الدولية.

الدخل

مفهومه وتعريفه

4 - يتكون **دخل الأسر المعيشية** من جميع الإيرادات التي تتلقاها الأسرة المعيشية أو أفراد الأسرة المعيشية نقدا أو عينا (سلعا وخدمات)، سنويا أو على مدى فترات أقصر، ولكنه يستبعد الأرباح الطارئة وغيرها من الإيرادات غير المنتظمة والعارضة في العادة. وإيرادات دخل الأسرة المعيشية متاحة للاستهلاك الجاري ولا تقلص من صافي أصول الأسرة المعيشية من خلال تخفيض أصولها النقدية أو التصرف في سائر أصولها المالية أو غير المالية أو زيادة خصومها.

5 - ويمكن تعريف دخل الأسر المعيشية على أنه يشمل: "1" الدخل من العمل (العمل بأجر والعمل للحساب الخاص على السواء)؛ "2" الدخل من الملكية؛ "3" الدخل من إنتاج الخدمات الأسرية للاستهلاك الخاص؛ "4" التحويلات الجارية المتلقاة.

الدخل من العمل

6 - يشمل الدخل من العمل الإيرادات المستحقة من المشاركة في أنشطة اقتصادية بصفة متصلة بالعمل دون غيره، حسب التعريف الوارد في القرار الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل (1982) بشأن إحصاءات السكان النشطين اقتصاديا والعمالة والبطالة والبطالة الجزئية. ويشمل: (أ) دخل المستخدم؛ (ب) الدخل من العمل للحساب الخاص.

7 - ويشمل **دخل المستخدم** الأجور والرواتب المباشرة المدفوعة لقاء ساعات العمل والعمل المنجز، والبدلات والعلاوات النقدية، والعمولات والإكراميات، وأتعاب المديرين، وعلاوات تقاسم الأرباح، وغيرها من أشكال الدفع المرتبط بالأرباح، والأجر عن ساعات العمل غير المنجزة، فضلا عن السلع والخدمات المجانية أو المدعومة من صاحب العمل. وقد يشمل تعويضات الفصل وإنهاء الاستخدام كما يشمل اشتراكات التأمين الاجتماعي التي يدفعها صاحب العمل. وعندما يشتمل الدخل على هذه البنود، يجب الإبلاغ عنها على نحو مستقل. ويتمشى تعريف هذه التعابير مع استخدامها في القرار المتعلق بإحصاءات الدخل من العمل، الذي اعتمده المؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء إحصاءات العمل (1998).

8 - ويمكن أن يدفع الدخل من العمل بأجر نقدا (بالمال) أو عينا في شكل سلع أو خدمات. وينبغي عدم إدراج المدفوعات العينية التي تكون من إنتاج صاحب العمل ألا إذا كانت متمشية مع التوصيات الواردة في اتفاقيات حماية الأجور، 1949 (رقم 95) الصادرة عن منظمة العمل الدولية. ويعتبر غير ذلك من الإيرادات مدفوعات عينية مفروضة ينبغي استبعادها من دخل المستخدم أو حسابها بقيمة الصفر.

9 - ويتمثل **الدخل من العمل للحساب الخاص** في الدخل الذي يتلقاه الأفراد خلال فترة مرجعية معينة نتيجة مشاركتهم في وظائف للحساب الخاص وفقا للتعريف الوارد في القرار المتعلق بالتصنيف الدولي للوضع في الاستخدام، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل (1993). وبصورة خاصة، يعني الدخل من العمل للحساب الخاص، في المقام الأول، أصحاب المنشآت غير المساهمة الذين يعملون فيها. ولا يشمل الدخل من العمل للحساب الخاص الأرباح من الاستثمار الرأسمالي للشركاء الذين لا يعملون في هذه المنشآت ("الشريك الموصي")، والأرباح وأتعاب المديرين المدفوعة لأصحاب الشركات المساهمة، بينما يشمل القيمة المقدرة للسلع والخدمات المقدمة للمقايضة فضلا عن السلع المنتجة للاستهلاك الخاص، مطروحا منها المصاريف.

10 - ويشكل مفهوم الدخل المختلط المحدد بموجب نظام الحسابات الوطنية الأساس الذي يقوم عليه قياس الدخل من العمل للحساب الخاص. ويتألف الدخل المختلط من قيمة الناتج الإجمالي بعد خصم تكاليف التشغيل وبعد تسوية استهلاك الأصول المستخدمة في الإنتاج، حيثما تكون هذه الشروط مستوفية للتعريف الوارد في القرار بشأن قياس الدخل من العمل، الذي اعتمده المؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء إحصاءات العمل (1998).

الدخل من الملكية

11 - يعرف الدخل من الملكية على أنه إيرادات محصلة من ملكية الأصول (عائدات استخدام الأصول) المقدمة للغير كي يستخدمها. وهي عائدات، عادة ما تكون نقدية، من الأصول المالية (الفوائد والأرباح) ومن الأصول غير المالية (الإيجارات) ومن الأتاوات (عائد خدمات تسجيل البراءات أو حقوق المؤلف).

12 - وفوائد الإيرادات هي المدفوعات المستحقة عن الحسابات في المصارف وشركات الادخار العقاري واتحادات الائتمان وغيرها من المؤسسات المالية وشهادات الإيداع والسندات/ القروض والأوراق المالية الحكومية والديون والقروض للأفراد من غير الأسرة المعيشية.

13 - والأرباح هي إيرادات محصلة من الاستثمار في منشأة لا يعمل فيها المستثمر. وتندرج فيها كذلك معاشات التقاعد والأقساط السنوية في شكل أرباح من نظم التأمين الخاصة الطوعية.

14 - والإيجارات هي المدفوعات المتلقاة على السواء من استخدام أصول غير منتجة (أي الموارد الطبيعية)، من قبيل الأرض، وأصول منتجة، من قبيل المنازل. وينبغي تسجيل الإيجارات بعد خصم المصاريف.

15 - والأتاوات هي إيرادات محصلة من المؤلفات وحقوق استخدام الاختراعات وما إلى ذلك (أي براءات الاختراع أو حقوق المؤلف).

الدخل من إنتاج الأسرة المعيشية للخدمات المعدّة لاستهلاكها الخاص

16 - يتكون الدخل من إنتاج الأسرة المعيشية للخدمات المعدة لاستهلاكها الخاص من صافي القيمة المقدرة لخدمات السكن التي يوفرها المسكن الذي يشغله مالكه، ومن الخدمات المنزلية التي لا يدفع عنها أجر والخدمات من السلع المعمرة الاستهلاكية للأسرة المعيشية. وتدخل هذه الخدمات في إطار الإنتاج العام لنظام الحسابات الوطنية. ونظرا للقضايا المتعلقة بالقياس، قد يكون المسكن الذي يشغله مالكه الجزء الوحيد من هذا المكون الذي يمكن أن يشمله هذا الدخل في المرحلة الحالية. وينبغي أن يكون التعريف العملي لهذا المكون محددا بوضوح عندما تقدم تقديراته أو تدرج في تقديرات إجمالي دخل الأسرة المعيشية. وينبغي تقديم صافي القيم المقدرة لخدمات الإسكان من المساكن التي يشغلها مالكوها على نحو منفصل عن تقديرات الخدمات الأخرى. وينبغي وضع تقديرات قيم هذه

الخدمات على نحو متسق في إعداد إحصاءات دخل وإنفاق الأسر المعيشية عندما يجري تحليلها معا.

الدخل من التحويلات

17 - التحويلات هي إيرادات لا يعطي متلقيها مقابلها أي شيء لمقدمها كعائد مباشر للإيرادات. ويمكن أن تشمل التحويلات أصولا نقدية (أي أموالا) أو سلعاً أو خدمات. والتحويلات الجارية هي التحويلات التي تتكرر في العادة على نحو منتظم (تتصل بالفترة المرجعية المستخدمة للدخل) وتكون صغيرة غالبا ومتاحة للاستخدام كذلك خلال الفترة المرجعية.

18 - والتحويلات التي تعتبر دخلاً هي جميع التحويلات الجارية المتلقاة نقداً أو كسلع على النحو التالي:

(أ) معاشات الضمان الاجتماعي وإعانات التأمين والعلاوات المتأتية من نظم التأمين الاجتماعي التي ترعاها الحكومة (النظم الإلزامية/القانونية) من قبيل معاشات التقاعد (بما فيها معاشات القوات المسلحة ومعاشات العمل في الخارج) وإعانات البطالة وإعانات المرض؛

(ب) معاشات التقاعد وباقي إعانات التأمين المتأتية من نظم التأمين الاجتماعي لأصحاب العمل غير المشمولة بتشريعات الضمان الاجتماعي (الممولة وغير الممولة على حد سواء) من قبيل إعانات التعليم والنفقات الطبية؛

(ج) إعانات المساعدة الاجتماعية من الحكومات (المساعدات العامة أو الخاضعة لشرط إثبات الحاجة) التي تقدم نفس الإعانات التي تقدمها نظم الضمان الاجتماعي ولكنها لا تقدم بموجب هذه النظم؛

(د) تحويلات جارية من المؤسسات غير الهادفة للربح (مثل الجمعيات الخيرية ونقابات العمال والهيئات الدينية) في شكل هبات منتظمة ودعم مالي منتظم، من قبيل المنح الدراسية وتعويضات الإضرابات النقابية والإعانات النقابية في حالة المرض ومدفوعات الإغاثة؛

(هـ) تحويلات جارية من أسر معيشية أخرى في شكل مدفوعات الدعم الأسري (من قبيل النفقة الزوجية والدعم الخاص بالأطفال والوالدين) أو إيرادات منتظمة من الميراث والصناديق الاستئمانية أو هبات منتظمة أو دعم مالي منتظم في شكل سلع.

19 - وينبغي اعتبار تحويل خدمات الإسكان فيما بين الأسر المعيشية دخلا بالنسبة للمتلقي. وعلى الرغم من أن الدخل يشمل التحويلات الجارية المتلقاة في شكل خدمات من الحكومات والمؤسسات غير الهادفة للربح (التحويلات الاجتماعية عيناً) ومن سائر الأسر المعيشية، ينبغي أن يستبعد التعريف العملي للدخل هذه التحويلات ما لم توجد أساليب لتقييمها تحظى بقبول واسع النطاق.

الاستثناءات

20 - ينبغي استبعاد أرباح/ خسائر الحيازة المترتبة عن تغير في قيمة الأصول والخصوم المالية وغير المالية، من التعريف العملي للدخل.

21 - ويستبعد من تعريف الدخل جميع الإيرادات غير المنتظمة وغير المتجددة. وتشمل هذه الإيرادات جوائز اليانصيب وأرباح المقامرة ومستحقات التأمين العام والإرث وإعانات التقاعد الجزافية ومستحقات التأمين على الحياة (باستثناء الأقساط السنوية) والأرباح الطارئة والتعويضات القانونية / عن الإصابات (باستثناء التعويضات عن الكسب الضائع) وسداد القروض.

22 - كما يستبعد من الدخل إيرادات أخرى ناشئة عن انخفاض صافي الأصول. وهي تشمل بيع الأصول والمسحوبات من الإدخارات والقروض المحصل عليها.

23 - ولأغراض التحليل وغيرها، ينبغي ، حيثما أمكن ذلك، جمع البيانات عن الإيرادات المستبعدة من مفهوم الدخل فضلا عن تلك المستبعدة من التعريف العملي للدخل.

التجميع

24 - يشار إلى حصيلة مجموع الدخل من العمل والدخل من إنتاج الأسرة المعيشية لخدمات معدة لاستهلاكها الخاص، على أنه **دخل من الإنتاج**. وعندما يضاف هذا الدخل إلى الدخل من الملكية والدخل من التحويل، تسمى الحصيلة **مجموع الدخل**. و**الدخل المتاح** هو مجموع الدخل بعد طرح الضرائب المباشرة (دون السداد) والرسوم والغرامات الإلزامية والاشتراكات في الضمان الاجتماعي فضلا عن التحويلات الإلزامية وشبه الإلزامية المدفوعة فيما بين الأسر المعيشية. ومتى أمكن أيضا حساب التحويلات الاجتماعية العينية، تشكل محصّلة هذه الإيرادات والدخل المتاح **الدخل المتاح المكيف**. ويفضي إجمالي الدخل في حال جمعه بين الأسر المعيشية، إلى حساب مزدوج.

الإنفاق

المفاهيم والتعاريف الأساسية

25 - **السلع والخدمات الاستهلاكية** هي تلك التي تستخدمها أسرة معيشية لتلبية احتياجاتها الشخصية ورغبات أفرادها مباشرة. **والإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشية** هو قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية التي حازتها أسرة معيشية أو استخدمتها أو دفعت مقابلها عن طريق عمليات شراء نقدية مباشرة أو إنتاج للحساب الخاص أو مقايضة أو كدخل عيني لتلبية احتياجاتها ورغبات أفرادها.

26 - **والاستهلاك النهائي الفعلي** لأسرة معيشية هو مجموع الإنفاق الاستهلاكي لهذه الأسرة المعيشية وقيمة السلع والخدمات الاستهلاكية التي حازتها الأسرة أو استخدمتها عن طريق تحويلات من الحكومة أو من مؤسسات غير هادفة للربح أو من اسر معيشية أخرى. وهذا هو المفهوم الأنسب لتحليل الرفاه إذ يأخذ في الاعتبار جميع السلع والخدمات الاستهلاكية المتاحة لأسرة معيشية لإشباع احتياجات أفرادها ورغباتهم.

27 - يعّرف **إنفاق الأسرة المعيشية** بأنه مجموع الإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشية والنفقات غير الاستهلاكية للأسرة المعيشية. **والنفقات غير الاستهلاكية** هي النفقات التي تتحملها أسرة معيشية كالتحويلات الموجهة إلى الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح والأسر المعيشية الأخرى دون حيازة أي سلع أو خدمات مقابل تلبية احتياجات أفرادها. ويمثل إنفاق الأسرة المعيشية مجموع النفقات التي يتعين على الأسرة المعيشية أن تتحملها لتلبية احتياجاتها والوفاء بالتزاماتها "القانونية"

القياس

28 - لأغراض تسجيل النفقات، يمكن اعتبار الخدمات إما مستهلكة وقت الحيازة أو وقت الدفع. وبالنسبة للسلع، يكون الخيار بين وقت الحيازة ووقت الاستخدام. ويتوقف القرار على الغرض الرئيسي من جمع مجموع الإنفاق الاستهلاكي. وإذا كان الغرض المقصود بصورة خاصة هو تقدير عوامل ترجيح مؤشرات أسعار الاستهلاك، ينبغي أن تكون الخيارات هي نفسها عند تحديد المجموع وجمع مؤشرات أسعار الاستهلاك.

29 - ويمكن قياس الإنفاق الاستهلاكي من حيث:

(أ) قيم شراء السلع والخدمات (يشار إليها بنهج الحيازة)؛

(ب) التدفقات النقدية الناشئة عن ملكية السلع أو التمتع بالخدمات (يشار إليها بنهج الدفع)؛

(ج) القيم المقدرة لتدفق الخدمات من السلع وقيم الخدمات الفعلية (يشار إليها بنهج التكاليف الاستهلاكية).

ويشار إلى النهجين الأولين معا على أنهما **أساس الإنفاق** لقياس الإنفاق الاستهلاكي، في حين يشار إلى النهج الأخير على أنه **أساس التكاليف الاستهلاكية**.

30 - ويشار إلى السلع الاستهلاكية التي تستهلك كليا عند الحيازة أو تستهلك تدريجيا خلال فترة زمنية بعد الحيازة (بما في ذلك الشراء بالجملة) على أنها سلع **غير معمرة**. أما السلع الاستهلاكية التي تستخدم مرات عديدة على فترة زمنية طويلة دون أن يؤدي ذلك إلى تخفيض قدرتها على تلبية الاحتياجات والرغبات فيشار إليها على أنها سلع **معمرة**. وفي بعض الحالات، يمكن لمفهوم السلع شبه المعمرة (ذات أجل متوقع أقصر نسبيا) أن يكون مفيدا أيضا.

31 - وبالنسبة للخدمات التي توفرها السوق والسلع غير المعمرة، يعتبر الإنفاق الاستهلاكي الذي يقاس على أساس الإنفاق مقاربة جيدة للقياس على أساس التكاليف الاستهلاكية. ويمكن من ثم قياس الإنفاق الاستهلاكي على الخدمات والسلع غير المعمرة عن طريق استخدام نهج الحيازة، حيثما يتسع نطاق هذا النهج ليشمل القيم المقدرة للإنتاج الخاص للسلع غير المعمرة وتلك المتلقاة كدخل عيني أو بالمقايضة.

32 - ويختلف الإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة، عند تقديره باستخدام نهج الحيازة، بوجه عام، عن القيمة المحصلة باستخدام نهج التكاليف الاستهلاكية. ولجمع عوامل الترجيح الخاصة بمؤشر أسعار الاستهلاك والتي يتعين استعمالها لرصد التضخم، يعتمد في الغالب نهج الحيازة، ولاسيما عندما يقتصر على المشتريات النقدية وحدها. وعندما يكمن الغرض في تحليل الرفاه أو جمع عوامل الترجيح الخاصة بمؤشر تكلفة المعيشة، قد يُحبذ اعتماد نهج الاستهلاك.

33 - ويمكن الجمع بين هذه النهج المختلفة لحساب الإنفاق الاستهلاكي على السلع عن طريق استخدام نهج أو آخر لمختلف عناصر الإنفاق. وبوجه خاص، يمكن، تمشيا مع اتفاقات نظام الحسابات الوطنية، تقييم الإنفاق الاستهلاكي على المسكن الذي يشغله مالكه على أساس التكاليف الاستهلاكية في حين يستخدم نهج الحيازة للسلع المعمرة والسلع غير المعمرة والخدمات.

34 - كما يمكن استخدام نهج التكاليف الاستهلاكية للسلع المعمرة لغرض تحليل الرفاه وإصدار الإحصاءات الخاصة بالسياحة. ويمكن أن يقتصر هذا الاستخدام على السلع المعمرة الرئيسية لأن التكاليف الاستهلاكية للسلع المعمرة الأخرى لا تختلف كثيرا عن تكاليف حيازتها. ولهذا الغرض، يمكن تحديد السلع المعمرة الرئيسية من حيث طول الأجل المتوقع، كأجل يتعدى خمس سنوات، مقترنا بقيمة مرتفعة نسبيا (كسيارة أو دراجة لكن ليس جوارب أو مطرقة).

35 - وأيا كان النهج المعتمد من بين النهج المذكورة آنفا لتقدير الإنفاق الاستهلاكي للسلع المعمرة والمساكن التي يشغلها مالكوها، ينبغي أن يكون متسقا مع النهج المستخدم لتقدير إسهامها في دخل الأسرة المعيشية عندما يجري تحليل إحصاءاتها معا.

التعاريف العملية

36 - يقاس الإنفاق على السلع غير المعمرة كقيمة شراء هذه السلع أو كالقيمة المقدرة للسلع المتلقاة كدخل عيني من المقايضة أو من الإنتاج الخاص أو من مخزونات المنشآت الأسرية

أو من التحويلات من خارج الأسرة المعيشية. وتشمل الأمثلة النموذجية على السلع غير المعمرة، المواد الغذائية ومواد العناية الشخصية (المساحيق ومستحضرات التجميل والمنتجات الطبية وما إلى ذلك) والوقود (خشب التدفئة ومازوت التدفئة والفحم) والتعليم والترفيه (الصحف والكتب وما إلى ذلك) والأدوات المنزلية (مستحضرات التنظيف وما إلى ذلك).

37 - ويقيّم الإنفاق على السلع المعمرة بالطريقة ذاتها التي يقيم بها على السلع غير المعمرة بموجب نهج الحيازة. ومن الأمثلة النموذجية على السلع المعمرة أدوات المطبخ المنزلية (أدوات الطهي والبرادات وآلات غسل الأطباق وأفران الموجات الدقيقة وما إلى ذلك) وأجهزة الترفيه المنزلية (معدات التقنية الرفيعة (هاي- فاي))، وأجهزة التلفزيون وكاميرات التصوير وما إلى ذلك) والأجهزة المنزلية الأخرى (آلات الغسيل، والمكانس الكهربائية وآلات التجفيف وما إلى ذلك) وأجهزة النقل الأسرية (السيارات والدراجات وما إلى ذلك) والمواد المنزلية الأخرى (الأثاث والمتاع وما إلى ذلك) والثياب والأوعية وغيرها.

38 - وينبغي تسجيل قيمة شراء السلع المستعملة كما تسجل قيمة شراء السلع الجديدة. وينبغي كذلك تسجيل قيمة أية مبيعات مباشرة أو غير مباشرة ("عمليات الإبدال") للسلع المستخدمة على نحو مستقل. ومن ثم، يمكن حساب الإنفاق الاستهلاكي على السلع المستعملة كقيمة صافية أو إجمالية لهذه المبيعات لاستيفاء اشتراطات جمع مؤشرات أسعار المستهلكين (أو الحسابات الوطنية) وتحليل رفاه وسلوك الأسر المعيشية.

39 - وينبغي من حيث المبدأ، تسجيل الإنفاق على الهبات غير النقدية كجزء من الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المتلقية. إلا أنه من الناحية العملية، وتمشيا مع التوصية الآنفة بإدراجها كدخل للأسرة المتلقية، يمكن معالجتها كجزء من الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية لتلك الأسرة المعيشية. وينبغي تسجيلها كإنفاق غير استهلاكي للأسر المانحة في كلتا الحالتين.

40 - ويقاس الإنفاق الاستهلاكي على الخدمات كمبلغ مدفوع لقاء الخدمات المكتسبة من السوق **أو** القيمة المقدرة للخدمات المتلقاة في شكل دخل عيني. لكنه، في بعض الظروف، من قبيل حالة المرافق، قد يكون من الضروري لأسباب عملية أن تستخدم المدفوعات لقاء الخدمات بصرف النظر عما إذا كانت مكتسبة أم لا. وهكذا، فإنه ينبغي معالجة أي سداد لمدفوعات فائضة كإنفاق استهلاكي سالب.

41 - وينبغي إدراج الخدمات المالية من قبيل رسوم المحاسبة وتكاليف الخدمات المصرفية ورسوم خدمات بطاقات الائتمان في الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية كمدفوعات لقاء خدمات. إلا أنه قد يصعب قياس البعض منها على مستوى الأسرة المعيشية.

42 - ويتألف دفع الفوائد من عنصرين: تكلفة الخدمة وعائد رأس المال. وينبغي من حيث المبدأ إدراج مدفوعات الفوائد من الائتمان الاستهلاكي كإنفاق استهلاكي للأسرة المعيشية وفقا لما يُفترض من أن الجزء الأكبر من الفائدة هو رسم لقاء خدمات إدارة نظام الائتمان. إلا أنه يمكن في ظروف التضخم، بصورة خاصة، اعتبار مدفوعات الفوائد هذه نفقات غير استهلاكية على أساس أن الجزء الأكبر من الفوائد يمثل تعويضا للمالك الأصلي للمال المقترض بسبب ارتفاع التضخم.

43 - وعلاوات التأمين العام هي تلك المقتطعة مقابل المخاطر المرتبطة بالملكية كالحريق والسرقة وأضرار المياه؛ والمخاطر الصحية من قبيل الحوادث والأمراض؛ والمخاطر أثناء التنقل كالنقل الشخصي والسفر والأمتعة؛ وأمور أخرى من قبيل المسؤولية المدنية. وينبغي تسجيل العلاوات بقيمتها الإجمالية كإنفاق استهلاكي للأسرة المعيشية. أما السداد أو المستحقات الناشئة عن أي تأمين من هذا النوع فينبغي تسجيلها على نحو مستقل بحيث يمكن حساب الإنفاق الاستهلاكي الكلي الإجمالي أو الصافي للوفاء باحتياجات جمع مؤشرات أسعار الاستهلاك وتحليل رفاه الأسرة المعيشية وسلوكها على حد سواء.

44 - وينبغي تسجيل الإنفاق على المقامرة بوصفه إنفاقا استهلاكيا. وينبغي تسجيل أي مكاسب في هذا المجال على نحو مستقل بحيث يمكن حساب الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية الإجمالي أو الصافي من الأرباح لاستيفاء شتى متطلبات التحليل. ولأغراض جمع مؤشرات أسعار الاستهلاك وللاستخدام في الحسابات الوطنية وإجراء تحليل مشترك للإنفاق الاستهلاكي ودخل الأسرة المعيشية، قد يكون من الأفضل حساب هذا الإنفاق صافيا.

45 - أما أعمال زخرفة وإصلاح وصيانة المسكن، التي يقوم بها المستأجر في العادة، فينبغي أن تسجل كنفقات استهلاكية للمستأجر وللمالك الذي يشغل مسكنه. وينبغي اعتبار باقي الإصلاحات الأساسية والتحسينات التي تجرى على المنزل كنفقات رأسمالية. ونظرا لوجود فوارق بين البلدان فيما يتعلق بالالتزامات القانونية الواقعة على عاتق المستأجرين في هذا الصدد، ينبغي تسجيل نفقات هذه العناصر على نحو مستقل بما يتيح المرونة في معالجتها عند إجراء تحليل بين البلدان.

46 - وينبغي تسجيل المدفوعات (كعمليات الاكتتاب ورسوم العضوية) الممنوحة للمؤسسات غير الهادفة إلى الربح مثل الهيئات الدينية ونقابات العمال والأحزاب السياسية، كإنفاق استهلاكي عندما تنشأ عنها توريدات السلع والخدمات التي تكتسبها الأسرة المعيشية المانحة.

47 - وينبغي معالجة التراخيص والرسوم المدفوعة للحكومات، والتي ينشأ عنها تقديم خدمات فردية محددة للأسر المعيشية، كنفقات استهلاكية. وتشمل الأمثلة اختبار بعض الأجهزة والكشف عليها والترخيص باستخدامها (كأجهزة التلفزيون والراديو والأسلحة النارية وما إلى ذلك)؛ وإصدار جوازات السفر والخدمات القضائية ودخول المتاحف وجمع النفايات وتراخيص قيادة السيارات والطائرات، وما إلى ذلك. وفي الحالات التي تكون فيها المدفوعات لقاء الحصول على تراخيص لامتلاك أو استخدام سيارة أو مركب أو طائرة مخصصة لتوفيرها أو لتحسين استخدامها (مثل صيانة الطرق)، ينبغي أيضا إدراجها كإنفاق استهلاكي.

48 - وينبغي تقييم الإنفاق الاستهلاكي على الخدمات من المساكن التي يشغلها مالكوها بوصفها إجمالي القيمة المقدرة لتدفق الخدمات من هذه المساكن. وينبغي توسيع ذلك ليشمل جميع المساكن المملوكة، بما فيها المنازل المستخدمة للإجازات ولقضاء نهاية الأسبوع.

49 - وعندما يكون نهج التكاليف الاستهلاكية مستخدما لمخزونات أي فئة من فئات السلع المعمرة، يقيّم إنفاقها الاستهلاكي كقيمة مقدرة لتدفق خدماتها. وفي هذه الحالات ينبغي عدم إدراج قيمة الشراء أو القيمة المقدرة لحيازة هذه الفئة من السلع في أي تقدير سابق أو جار للإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشية. وتسهل معالجة مخزونات السلع المعمرة توزيع الإنفاق عندما يكون للسلع استخدامات متعددة.

50 - وإلى جانب إدراج الدخل من الخدمات المنزلية المتلقاة في شكل تحويلات من أسر معيشية أخرى، ينبغي اعتبار هذه الخدمات إنفاقا استهلاكيا للأسرة المعيشية المتلقية. وينبغي للخدمات من عمل الأسرة المعيشية غير مدفوع الأجر والتحويلات الاجتماعية العينية وتحويلات الخدمات العينية من سائر الأسر المعيشية أن تستبعد من الإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشية ومن الاستهلاك النهائي الفعلي إلى حين تقييم هذه الخدمات على أساس مبادئ متفق عليها.

51 - ومن حيث المبدأ، ينبغي اعتبار جميع النفقات الخاصة بالسلع والخدمات التي قد تكون غير مشروعة أو تعتبر سلعا غير مرغوب فيها أو من الكماليات نفقات استهلاكية. غير أنه لا يمكن قياسها إلا إذا كان ذلك ممكنا من ناحية التطبيق نظرا للظروف الخاصة المتصلة بجمع البيانات.

إنفاق الأسرة المعيشية

52 - تشمل النفقات غير الاستهلاكية للأسرة المعيشية التحويلات الجارية نقدا وسلعا وخدمات إلى الأسر المعيشية الأخرى، كالهدايا والتحويلات والنفقة الغذائية ومعونة الطفل وما إلى ذلك. وتتمثل البنود المدرجة الأخرى في الإسهامات المقدمة إلى المؤسسات غير الهادفة إلى الربح، ما لم ينشأ عنها تزويد الأسرة المعيشية المانحة بسلع وخدمات؛ والتحويلات الإلزامية للحكومات، من قبيل ضرائب الدخل والضرائب المباشرة الأخرى (مثل الضرائب على الثروة) والرسوم الإلزامية والغرامات؛ والاشتراكات في معاشات التقاعد وفي الضمان الاجتماعي.

53 - وتستبعد من قياس إنفاق الأسرة المعيشية النفقات على السلع والخدمات المستخدمة في تشغيل المنشآت غير المساهمة والنفقات المهنية للمستخدمين. وبالإضافة إلى ذلك، تستبعد من إنفاق الأسرة المعيشية النفقات الرأسمالية، من قبيل الادخار وتخفيض الخصوم والمبالغ المقترضة وشراء الأصول المالية وأقساط التأمين على الحياة. و تستبعد النفقات على السلع الثمينة (مثل الأعمال الفنية والمجوهرات والأحجار الكريمة وما إلى ذلك) هي الأخرى من إنفاق الأسرة المعيشية. ويتوقف تحديد السلع التي ينبغي اعتبارها سلعا ثمينة على الظروف الوطنية. إلا أنها تعرّف عموما بأنها سلع ذات قيمة مرتفعة نسبيا يتمثل غرضها الرئيسي في استخدامها كشكل من أشكال الادخار وليس للاستخدام في الإنتاج أو من أجل الاستهلاك.

قضايا القياس

الوحدات الإحصائية

54 - تعرّف الوحدات الإحصائية لغرض جمع وتحليل الإحصاءات المتعلقة بالدخل والإنفاق، على النحو التالي:

(أ) *الأسرة المعيشية*: ينبغي أن يكون مفهوم الأسرة المعيشية متمشيا مع المفهوم المعتمد في آخر تنقيح *للمبادئ والتوصيات لتعدادات السكان والمساكن للأمم المتحدة*.

ويمكن للأسرة المعيشية أن تكون:

- أسرة معيشية من شخص واحد، أي شخص يتولى توفير غذائه أو احتياجاته الأساسية الأخرى للعيش دون مشاركة أي شخص آخر،
- أسرة معيشية من عدة أشخاص، أي مجموعة من شخصين أو أكثر يعيشون معا ويشتركون في توفير الغذاء أو الاحتياجات الأساسية الأخرى للمعيشة. ويمكن لهؤلاء الأشخاص الأعضاء في مجموعة أن يجمعوا دخلهم وأن تكون لديهم، إلى حد ما، ميزانية مشتركة؛ ويمكن أن يكونوا أقرباء أو غرباء أو مزيجا من الحالتين.

(ب) *العائلة*: تعرّف العائلة ضمن الأسرة المعيشية بأنها أفراد الأسرة المعيشية الذين تربطهم صلات قربى، إلى درجة معينة، عن طريق الدم أو التبني أو الزواج أو غيرها من الترتيبات القانونية/الاجتماعية (بما في ذلك الشركاء المتساكنون من الجنس ذاته أو من جنس مختلف).

(ج) *وحدة الدخل*: تتألف وحدة الدخل من مجموعة فرعية داخل أسرة معيشية متعددة الأشخاص تتولى الإشراف على الدخل بصفة مشتركة (إما بجمع دخل الأشخاص أو بالتصرف في الدخل المجموع) أو من أسرة معيشية من شخص واحد.

(د) *وحدة المسكن*: هي جميع الأشخاص الذين يعيشون في مسكن واحد أو مجموعة من المساكن الجماعية.

(هـ) *وحدة الشخص*: هي فرادى الأعضاء في الأسرة المعيشية.

55 - ويمكن تحديد أفراد الأسرة المعيشية متعددة الأشخاص على أساس أي معيار من المعايير التالية:

(أ) تقاسم مرافق الإسكان (سواء بالمشاركة في تكاليف الإسكان أو بالانتفاع من التكاليف التي يدفعها الآخرون)؛

(ب) تقاسم وجبة طعام واحدة على الأقل كل أسبوع؛

(ج) التبعية المالية فيما يخص بندين، على الأقل، من هذه البنود الثلاثة: الغذاء أو المسكن أو النفقات الأخرى. وفي هذه الحالة يشار إلى الأسرة المعيشية على أنها " وحدة المستهلك".

56 - والأسرة المعيشية هي وحدة المعاينة ووحدة التعداد الأساسية. كما يمكن استخدام وحدة المسكن أو الفرد كوحدة معاينة كما هو الشأن بالنسبة للعنوان البريدي أو العنوان الفعلي.

57 - ومن منظور الإحصاءات الخاصة بنفقات الاستهلاك، تعتبر الأسرة المعيشية الوحدة الملائمة للتحليل في حين يمكن استخدام وحدة الدخل في إحصاءات الدخل كوحدة للتحليل الإضافي. وبالنسبة لتحليل السياسات الذي يركز على العائلة، يمكن أن تشكل العائلة وحدة التحليل الإضافي. وحيثما اقتضى الأمر، يمكن استخدام وحدة المسكن والفرد كوحدتي تحليل.

58 - وينبغي لإحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية أن تشمل جميع الأشخاص المقيمين في منازل خاصة في بلد ما، بما في ذلك الطلاب الذين يتقاسمون المسكن ومستأجرو الغرف المفروشة. ويمكن إدراج الأسر المعيشية الجماعية من قبيل دور التقاعد والمساكن الجامعية/ المدرسية وما إلى ذلك، شريطة أن يشارك الأعضاء في صنع القرارات المتعلقة باستهلاكهم، بما في ذلك استهلاك خدمات السكن. وينبغي أن يستبعد من تغطية هذه الإحصاءات باقي الأسر المعيشية الجماعية مثل النزل والفنادق وما إلى ذلك، ومؤسسات من قبيل المنشآت العسكرية والمستشفيات والمؤسسات الإصلاحية والمساكن الجامعية/ المدرسية وما إليها، ما لم يكن أفرادها مشاركين في اتخاذ القرارات المتعلقة باستهلاكهم. إلا أنه يمكن إدراج الأسر المعيشية القابلة للتحديد ضمن المؤسسات.

وصف الأسرة المعيشية

59 - تشمل عضوية الأسرة المعيشية جميع الأشخاص المقيمين عادة في الأسرة المعيشية، حيث ينبغي تعريف الإقامة المعتادة بما يتمشى مع الأحكام الواردة في التنقيح *الأخير لمبادئ وتوصيات تعدادات السكان والمساكن للأمم المتحدة*. ويمكن استخدام فترة اهنّدأ ستة أشهر كمعيار من معايير تحديد الإقامة المعتادة ضمن الأسرة المعيشية.

60 - وبغية تحديد العلاقات بين أفراد الأسرة المعيشية في مرحلة جمع البيانات يمكن تطبيق معيار ملائم لاختيار شخص وحيد يمكن تحديد هذه العلاقات مقارنة به. وتشمل الأمثلة الشخص المعترف به كربّ الأسرة والشخص الذي يتخذ القرارات الهامة والشخص الأكبر سنا بين الموجودين وصاحب الدخل الرئيسي وما إلى ذلك. وفي المقابل، يمكن تحديد جميع العلاقات على مستوى الأزواج بين أفراد الأسرة المعيشية في مرحلة جمع البيانات، مما يستبعد الحاجة إلى وجود شخص وحيد. غير أن تطبيق ذلك على أرض الواقع قد يكون أمرا صعبا.

61 - ولأغراض التحليل، قد يكون من الضروري وصف الأسرة المعيشية من حيث سمات فرد من أفرادها، أي شخص مرجعي. ويتوقف اختيار الشخص المرجعي على غرض التحليل. ويمكن استخدام المعايير المرتبطة بالوضع في الاستخدام والنشاط الاقتصادي والعوامل الديمغرافية وما إلى ذلك.

الفترة المرجعية

62 - ينبغي لإحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية أن تتناول **فترة محاسبة** تدوم سنة كاملة لمراعاة التقلبات الموسمية في الدخول والنفقات. ولغرض جمع مؤشرات أسعار الاستهلاك، ينبغي أن تكون فترة المحاسبة، قدر الإمكان، سنة عادية فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية. وعندما تجمع البيانات لهذه الإحصاءات أو تصنف بالاستناد إلى مصادر إدارية و/أو عندما تكون فترة الاستقصاء قصيرة وتقع بعد فترة المحاسبة بمدة وجيزة، ينبغي استخدام فترة محاسبة محددة. (**فترة الاستقصاء** هي الفترة التي تجمع أو تصنف خلالها البيانات برمتها). وخلاف ذلك، ينبغي أن تكون فترة المحاسبة فترة مرجعية متحركة تدوم 12 شهرا وتتصل بفترة الاستقصاء. وتقلل الفترة المرجعية المتحركة من مخاطر الوقوع في أخطاء الذاكرة، لا سيما عندما تطول فترة الاستقصاء أيضا.

63 - وينبغي أن تكون **الفترة المرجعية** لجمع البيانات عن مكونات الدخل والإنفاق التي لا تتوفر إلا سنويا، من قبيل الأرباح السنوية والدخل المختلط وما إلى ذلك، فترة محاسبة تستغرق 12 شهرا كاملا. وينبغي كذلك استخدام الفترة ذاتها للبيانات المتصلة بالمكونات ذات الدورة السنوية أي المكونات الموسمية أو التي لا تحدث غالبا.

64 - ولضمان بيانات ذات نوعية جيدة وتقليل أخطاء الذاكرة إلى أدنى حد، ينبغي أن تستند الفترة المرجعية للبيانات المتصلة ببعض مكونات الدخل والإنفاق إلى مدة يقل فيها الطلب على ذاكرة المستجوبين وتتجنب الحسابات غير الضرورية. وعلى سبيل المثال، ينبغي جمع المعلومات عن الأجور الأسبوعية والإنفاق الاستهلاكي على بعض السلع الغذائية ومستحضرات العناية الشخصية باستخدام فترة مرجعية قصيرة. غير أن استخدام فترة مرجعية قصيرة قد يفضي إلى عدم استقرار الإحصاءات فيؤدي إلى تفاوت ملحوظ في عمليات توزيع الدخل والنفقات بين الأسر المعيشية يتجاوز التفاوت الملاحظ عند استخدام فترات مرجعية أطول.

65 - وينبغي أن يستند اختيار الفترات المرجعية الملائمة إلى اختبار مدروس للتطبيق العملي للمفاهيم والتعاريف والتحقق من قدرة المستجوبين على تقديم المعلومات. ومن شأن تحليل البيانات المستمدة من استقصاءات الأسر المعيشية في الماضي أن يساعد كثيرا على تحديد الفترات المرجعية المثلى.

66 - وينبغي تكييف البيانات المجموعة باستخدام فترة مرجعية قصيرة للحصول على تقديرات تتعلق بفترة المحاسبة بأكملها. وينبغي القيام بذلك عن طريق استخدام عامل قياس مؤقت ملائم. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن هذا التكييف يضفي على المجموعات شيئا من عدم القابلية للمقارنة ويفترض أن تكون البيانات المجموعة نموذجية لجميع الفترات غير المراقبة أثناء فترة المحاسبة.

استقصاءات إحصاءات الدخل والإنفاق

جمع البيانات

67 - يمكن جمع البيانات عن دخل وإنفاق الأسرة المعيشية باستخدام استقصاءات الدخل أو استقصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية. ويمكن إجراء هذه الاستقصاءات من خلال استجواب الأسرة المعيشية و/ أو استكمال الأسرة المعيشية للاستبيانات (الأسلوب الاسترجاعي). ويمكن تنفيذها كذلك باستخدام أسلوب السجل اليومي الذي يطلب بموجبه من الأسرة المعيشية أن تقيد على نحو منتظم في سجل يومي بعض أو جميع إيراداتها ونفقاتها خلال فترة معينة.

68 - والأسلوب الاسترجاعي الذي يقوم على فترة تذكر وفترة مرجعية طويلة نسبيا هو الأسلوب الأنسب لعمليات الشراء الكبيرة غير المنتظمة أو غير الاعتيادية، ولا سيما شراء السلع المعمرة، وللنفقات المنتظمة من قبيل الإيجار وفواتير الخدمات العامة وما إلى ذلك. ويفضل الاستعانة بالسجلات اليومية للسلع التي تشترى غالبا كالأغذية ومستحضرات العناية الشخصية والتجهيزات المنزلية. وغالبا ما تجمع بيانات الدخل باستخدام الأسلوب الاسترجاعي مع اختلاف الفترات المرجعية. وينبغي التحقق بدقة من الميزات النسبية المترتبة على استخدام الأسلوب الاسترجاعي وأسلوب التسجيل اليومي أو أسلوب يجمع بين الاثنين، في الظروف الخاصة التي تستلزم التقصي بعناية. ويمكن استخدام أساليب جمع مختلفة بالنسبة لمختلف المكونات للحصول على نتائج من نوعية مثلى. ويمكن الحصول على معلومات مفيدة للاسترشاد بها في هذه الخيارات، بما في ذلك شتى فترات التذكر/الفترات المرجعية للاستخدام في شتى المكونات من تجارب وخبرات الماضي واختبار المعارف.

69 - وينبغي جمع بيانات الدخل مباشرة من كل فرد ذي صلة من أفراد الأسرة المعيشية، وعلى نحو مستقل بالنسبة لكل نوع من أنواع الدخل، وذلك بأقصى قدر ممكن من التفصيل. وينبغي جمع بيانات الإنفاق على الأسرة المعيشية من شخص ملم بنفقات الأسرة وقادر على ملء الاستبيانات. إلا أنه يمكن جمع البيانات عن بعض السلع، ولا سيما تلك المجموعة باستخدام السجلات اليومية، من مختلف أفراد الأسرة المعيشية. وفي هذه الحالة ينبغي الاحتفاظ بسجل هؤلاء الأشخاص وبالردود التي أدلوا بها.

70 - وعند استخدام فترة مرجعية قصيرة ينبغي اتخاذ قرار يتعلق بما إذا كان ينبغي جمع القيمة الفعلية لبند الدخل/الإنفاق أو قيمته العادية. كما يمكن استخدام نهج "الدفع/الشراء الأخير". وبالنسبة لبيانات الدخل، يسجل آخر مبلغ متلقى إلى جانب الفترة التي يغطيها الدفع. وبالنسبة لبيانات الإنفاق، يسجل آخر إنفاق على سلعة من السلع. وينبغي كذلك تحديد تواتر هذه الإيرادات/النفقات أثناء فترة المحاسبة للمساعدة على جمع التقديرات بالنسبة لفترة المحاسبة كاملة. وقد تؤدي المبالغ غير المدفوعة لكل فترة دفع إلى تقديرات مقبولة لدخل قطاع الأسرة المعيشية خلال فترة المحاسبة كلها. لكن ذلك قد يفضي إلى المبالغة أو التقصير بشكل كبير في تقدير دخل الأسر المعيشية ذات الفرد الواحد بالنسبة لفترة المحاسبة كلها، مما يؤثر سلبا على دراسة توزيع الدخل وباقي تحاليل الاقتصاد الجزئي.

71 - وينبغي أن تتضمن الاستبيانات قائمة بالسلع والخدمات مفصلة قدر الإمكان للحصول على تقديرات دقيقة للإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشية. غير أن العملية يجب أن تأخذ في الحسبان التكاليف المتزايدة واحتمال التزوير وما قد يسجَّل من حالات عدم الرد. ويكمن للسجلات اليومية أن تكون مفتوحة أو منظمة بدرجات متفاوتة أو مشفرة تماما. وتشمل الأساليب الإضافية التي من شأنها أن تسهل جمع البيانات استخدام الانترنت ووصولات المحلات والتجهيزات الإلكترونية (آلات التسجيل والراديو المنقولة أو الهواتف المحمولة) من أجل تسجيل النفقات في وقتها الفعلي.

النطاق

72 - ينبغي أن يشمل نطاق هذه الاستقصاءات، قدر الإمكان، جميع أنواع الإيرادات والمصروفات المحددة بأقصى قدر ممكن من التفصيل، بما في ذلك التحديد المستقل لجميع مكونات دخل وإنفاق الأسر المعيشية. وعندما يراد استخدام الدخل كمتغير تصنيفي من أجل تحليل إحصاءات الإنفاق، يمكن جمع بيانات الدخل على مستوى إجمالي.

73 - وينبغي جمع البيانات لتقدير دخل العامل للحساب الخاص كدخل مختلط. إلا أنه يمكن، بالنسبة لبعض فئات العاملين لحسابهم الخاص، من قبيل الحرفيين العاملين لحسابهم الشخصي، تحديد دخلهم على نحو أنسب بطلب ذات البيانات المطلوبة من المستخدمين. وعندما لا تتوفر تقديرات موثوقة مباشرة للدخل المختلط أو عندما تكون التقديرات غير

ملائمة، يمكن استخدام البيانات عن عمليات السحب من مشاريع العاملين لحسابهم الخاص أو من قيمة الإنفاق الاستهلاكي لأسرهم المعيشية لإسناد قيم لدخلهم. وعند استخدام هذه الطريقة، ينبغي التنبه لمواطن الضعف في الاستخدام المباشر لعمليات السحب أو للإنفاق الاستهلاكي كمقياس للدخل.

74 - وبالنسبة للإيرادات والنفقات غير النقدية ينبغي جمع المعلومات ذات الصلة لإتاحة المجال لتقييمها. وينبغي، قدر الإمكان، جمع البيانات الكمية عن جميع بنود الإنفاق، ولاسيما السلع الغذائية بما في ذلك السلع المستهلكة خارج البيت.

75 - وينبغي جمع المعلومات عن أفراد الأسرة المعيشية (السمات الاجتماعية الديمغرافية والسمات المتعلقة بالعمالة) وعن سمات الأسرة المعيشية (الموقع الجغرافي ومستوى التمدن والسمات المتعلقة بالإسكان). ويمكن جمع متغيرات أخرى، من قبيل الوضع الصحي والتحصيل العلمي لأغراض التحليل.

76 - وينبغي، قدر المستطاع، جمع البيانات بطريقة تمكن من حساب شتى مجموعات الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية وإنفاق الأسر المعيشية والإنفاق النهائي الفعلي ودخل الأسر المعيشية لتلبية احتياجات المستخدمين لأغراض تقديرات الحسابات الوطنية وجمع مؤشرات أسعار الاستهلاك وتحليل الرفاه وغير ذلك من السياقات التحليلية. وبوجه خاص، ينبغي، قدر الإمكان، الحصول على البيانات من الأسر المعيشية أو من مصادر أخرى بشأن:

(أ) استهلاك التحويلات الاجتماعية العينية وغيرها من الخدمات العينية؛

(ب) التكاليف الخاصة بالاستثمار وصافي التغيرات في الادخار طوال الفترة المرجعية (بما في ذلك السلع الثمينة) وفي أصول الأسر المعيشية أو الأصول الشخصية وغير ذلك من المدفوعات؛

(ج) الضرائب المباشرة والاشتراكات الاجتماعية والتحويلات المدفوعة؛

(د) مكان الحيازة (أي الموقع والنوع) فيما يخص المصاريف المتكبدة أثناء الرحلات السياحية حيثما طُلب ذلك لأغراض الإحصاءات المتعلقة بالسياحة الداخلية.

ولضمان نوعية هذه البيانات وجدواها، قد تقتضي الحاجة اعتماد آليات خاصة لجمع البيانات غير تلك المستخدمة في إحصاءات إنفاق الأسرة المعيشية.

تصميم الاستقصاء

77 - ينبغي أن تستخدم عمليات استقصاء الدخل واستقصاء دخل وإنفاق الأسرة المعيشية تصميما يفضي إلى تقديرات موثوقة وسليمة، ويكون معقول التكلفة وسهل التنفيذ. ويمكن أن تكون التصاميم متداخلة القطاعات وتجري فيها مساءلة كل أسرة معيشية في العينة مرة واحدة عن طريق أسلوب الاستجواب أو أسلوب التدوين اليومي أو الأسلوبين معا. كما يمكن أن تكون التصاميم قائمة على عينة دائمة تجري فيها عمليات استقصاء كل أسرة معيشية أكثر من مرة. ويمكن استخدام التصاميم المتداخلة بين القطاعات والتصاميم القائمة على عينة دائمة مع عينة وحيدة من الأسر المعيشية. ومن الممكن كذلك أن تطبق على عينات فرعية تمثيلية ومستقلة موزعة على فترة الاستقصاء سلسلة من التصاميم متداخلة القطاعات أو التصاميم القائمة على عينة دائمة.

78 - ومن غير المستحسن إجراء عمليات استقصاء على أساس فترة قصيرة لجمع البيانات. وإذا حدث كذلك، وجب توخي الحذر لضمان أن تقوم هذه التقديرات بالضرورة على فترات دخل وإنفاق عادية للأسرة المعيشية.

تصميم العينات

79 - ينبغي أن يكون تصميم العينة واختيار الأسر المعيشية المتخذة كعينة متوافقا وتقنيات المعاينة المناسبة بغية الحصول على نتائج تتسم بأكبر قدر ممكن من الدقة بالنسبة للموارد المتاحة، مع مراعاة ظروف من قبيل توفر أطر المعاينة الملائمة. وينبغي أن يتيح أسلوب المعاينة المستخدم، قدر الإمكان، حساب أخطاء المعاينة. وينبغي إجراء بحوث شاملة لإيجاد إطار المعاينة الأنسب وتعريفه تعريفا واضحا وتحديد عدد المراحل والتقسيم الأمثل للطبقات وسائر سمات العينة الظاهرة التي يتعين استخدامها فضلا عن أفضل إجراءات اختيار وحدات العينة.

80 - وينبغي تحديد حجم العينة على أساس الدقة المطلوبة، أي حجم المستوى المقبول لأخطاء المعاينة بالنسبة للتقديرات الرئيسية والمصادر المتاحة. وينبغي أن يكون كافيا لضمان التمثيل المناسب للأسر المعيشية من مختلف الأحجام والتركيبات وفئات الدخل والمجموعات الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية فضلا عن المناطق الحضرية والريفية، وحيثما يكون ذلك مناسبا، من مختلف المناطق المناخية داخل البلد.

81 - وينبغي بذل جهد لتحديد المصادر الرئيسية للأخطاء خارج المعاينة في عمليات الاستقصاء والكشف من خلال الدراسات الاختبارية عن أفضل طريقة لتقليل هذه الأخطاء إلى أدنى حد. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في حالة معدلات الاستجابة المنخفضة التي قد تؤثر سلبا على السمة التمثيلية للاستقصاء.

التواتر

82 - ينبغي إجراء استقصاء رئيسي باعتماد عينة من نفقات الأسرة المعيشية، يمثل قدر الإمكان جميع الأسر المعيشية الخاصة في البلد وذلك على فترات زمنية فاصلة لا تتجاوز خمس سنوات. وينبغي، في ضوء ظروف سرعة تغير الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وأساليب حياة السكان وتوفر مختلف أنواع السلع والخدمات، إجراء عمليات الاستقصاء على نحو أكثر تواترا. ويمكن أن تجري عمليات الاستقصاء سنويا حيثما يشكل الدخل النقدي معظم مجموع دخل الأسر المعيشية.

83 - ويمكن أن تستخدم عمليات الاستقصاء على نطاق محدود أو غيرها من مصادر الإحصاءات لتقدير التغيرات في المجموعات الكبرى أثناء الفترات الزمنية الفاصلة بين استقصائين واسعي النطاق.

84 - وفي بعض الظروف، يمكن إجراء استقصاء متواصل باعتماد عينة سنوية صغيرة لكنها تشمل النطاق الكامل للاستقصاء الرئيسي. ويمكن أن يوفر متوسط نتائجها على مدى سنوات متتالية بديلا مرضيا من استقصاء واسع النطاق. ورغم أن من شأن هذا النهج أن يخفض من حجم العمل مقارنة بعمليات استقصاء واسعة النطاق، فقد تترتب عليه مع ذلك انعكاسات على الهيكل الإحصائي، ولاسيما على الحاجة إلى وجود هيكل ميداني دائم.

مصادر أخرى لإحصاءات الدخل

85 - يمكن جمع بعض مكونات الدخل من خلال عمليات الاستقصاء المؤسسية أو النظم الإدارية. وعادة ما تكون هذه البيانات ذات نوعية جيدة بالنسبة لوحدات وأنواع الدخل المشمولة. لكنه، ينبغي مراعاة قضايا تغطية الأسر المعيشية فضلا عن أنواع الدخل والفترات المرجعية والمواءمة الزمنية والتعاريف ووحدات التحليل عند استخدام هذه المصادر.

86 - ومن المستحسن، كلما أمكن، اعتماد مزيج من المصادر يشمل استقصاء الدخل والسجلات الإدارية ذات الصلة، كالسجلات الضريبية وسجلات الضمان الاجتماعي لضمان التغطية المثلى للبيانات وشموليتها ودقتها.

التصنيف والتقييم والتقدير والتحليل والنشر

التصنيف

87 - ينبغي تصنيف الدخل حسب أنواع المصادر، بما يكفي من التفصيل، و قدر الإمكان، حسب وسائل الدفع بحيث يكون للمستخدمين خيار إدراج أو استبعاد الإيرادات العينية، من أجل تسهيل عمليات المقارنة الدولية مثلا. وينبغي اعتبار مجموعة الأجور والرواتب المتفاوض عليها حسب تقدير الموظف والتي تقدم كسلع وخدمات، على أنها دخل نقدي لا عيني.

88 - وينبغي الإبلاغ عن نفقات الأسر المعيشية بأسلوب يتيح تصنيفها بطرق شتى لاستيفاء مختلف أغراض التحليل والوصف. وينبغي أن تكون مصنفة بأسلوب يفيد في إجراء التحليل على الصعيد الوطني، ولاسيما لأغراض جمع مؤشرات أسعار الاستهلاك. إلا أنه ينبغي، بغية تعزيز قابلية المقارنة على المستوى الدولي، أن تتفق نظم التصنيف الوطنية لنفقات الأسرة المعيشية قدر الإمكان مع تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض، وذلك على الأقل على مستوى الأقسام. وينبغي عند الإمكان إتاحة المعلومات من أجل إعادة تجميع النفقات ضمن الفئات ذات الصلة لتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض على الأقل على مستوى المجموعات (الثلاثية الأرقام).

التقييم

89 - ينبغي أن يقيم الدخل العيني (السلع والخدمات) وغير ذلك من السلع المتلقاة كتحويلات عينية بحسب أسعار السلع والخدمات المساوية لها في السوق. وينبغي أن تقيم السلع المنتجة للاستهلاك الخاص بحسب أسعار السلع المساوية لها في السوق عند تقدير الإنفاق الاستهلاكي وبحسب أسعار المنتج أو الأسعار الأساسية عند تقدير دخل الأسرة المعيشية. وعندما يكون ذلك غير ممكن أو غير مستحسن، يمكن استخدام التقييم الذاتي من جانب المستجيبين في الحالتين. وينبغي جمع البيانات عن الكميات المكتسبة والأسعار ذات الصلة، ما لم يستخدم التقييم الذاتي.

90 - ولتحقيق الاتساق مع نظام الحسابات الوطنية، ينبغي تقييم خدمات المساكن التي يشغلها مالكوها كقيمة معادلة للإيجار عند تقدير الإنفاق الاستهلاكي. ولتقدير دخل الأسرة المعيشية، ينبغي خصم تكاليف السكن التي يدفعها المالك في العادة من القيمة المعادلة للإيجار. ويمكن أن تشمل هذه التكاليف الضرائب المفروضة على الملكية وتأمين الملكية وتأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير وفوائد الرهن العقاري ورسوم شبكات المياه والمجاري وتكاليف إصلاح المسكن وصيانته. وينبغي إتاحة تفاصيل التكاليف لتسهيل مختلف مستلزمات التحليل والوصف، أي القابلية للمقارنة على المستوى الدولي.

91 - وبحسب الظروف الوطنية، يمكن اعتماد نهج تكاليف المستخدم الخاص بالإنفاق الاستهلاكي للمساكن التي يشغلها مالكوها، ويمكن استخدام الفائدة على القيمة الصافية للمسكن من أجل القياس المقابل لدخل الأسرة المعيشية. وبوجه خاص، إذا كانت أسواق الإيجارات محدودة أو غير موجودة، يمكن استخدام هذا النهج أو النفقات النثرية لأصحاب المساكن الذين يشغلونها. وفي هذه الحالة الأخيرة تجدر الإشارة إلى أن الإنفاق السكني المقدر المشتق يشمل بعض التكاليف غير الاستهلاكية وأنه لا توجد إضافات مقابلة لدخل الأسرة المعيشية.

92 - وعندما تكون الإيجارات مدعومة، ينبغي تقييم التدفقات الايجارية بحسب القيمة السوقية لمسكن مماثل.

93 - ولتقدير الإنفاق الاستهلاكي للمساكن التي يشغلها مالكوها ينبغي جمع البيانات بشأن:

(أ) سمات السكن (سنة وحجم ونوع البناء والمرافق وتكاليف الصيانة والإصلاح ووضع الجوار)؛

(ب) إيجارات المساكن المؤجرة (من استقصاء أو من مصادر أخرى) والقيمة السوقية للمساكن؛

(ج) تكاليف السكن التي يدفعها المالكون في العادة عن المساكن؛

(د) تقييم المالك لقيمة الإيجار بالنسبة للمساكن التي يشغلها أصحابها، حيثما يكون ذلك ملائما.

وعندما لا تتوفر مصادر بديلة وتثار مسألة ملكية منزل ثان، ينبغي أيضا جمع بيانات عن مدة استخدام المنازل لقضاء العطل ونهاية الأسبوع.

94 - وعندما يستخدم تدفق الخدمات من السلع المعمرة (الرئيسية)، ينبغي تحديد القيمة على النحو المشار إليه أعلاه بالنسبة للمساكن التي يشغلها مالكوها لتقدير الإنفاق الاستهلاكي ودخل الأسرة المعيشية على حد سواء. ويمكن جمع البيانات عن سعر الشراء الأصلي وتاريخ هذه السلع المعمرة وسماتها الهامة الأخرى.

95 - وينبغي من حين إلى آخر تقدير قيمة التحويلات الاجتماعية العينية نظرا لأهميتها بالنسبة إلى تحليل الرفاه باستخدام منهجية مناسبة. وينبغي جمع البيانات بانتظام من عمليات الاستقصاء المتعلقة باختيار مختلف الخدمات، في حين ينبغي الحصول من مصادر أخرى على البيانات المتعلقة بالتكلفة الإجمالية بالنسبة إلى الموردين وإجمالي عدد المنتفعين.

التقدير

96 - تعد القيم الصفرية والسالبة للدخل أو النفقات قيما مشروعة وينبغي استخدامها في حساب دخل الأسرة المعيشية أو إنفاق الأسرة المعيشية. وينبغي إدراج الأسر المعيشية التي تبلغ عن هذه القيم في العدد الإجمالي للأسر المعيشية عند حساب الموارد وغير ذلك من الإحصاءات. ويمكن استعمال تقنيات إحصائية لمعالجة العناصر الفرعية.

97 - وبغية تسهيل تحليل الإحصاءات ينبغي بذل جهود من أجل إسناد القيم المفتقدة للمتغيرات (عدم الرد على البند) بالنسبة لفرادى الأسر المعيشية، شريطة ألا يكون عدد هذه الأسر كبيرا جدا، وأن تقوم عمليات الإسناد هذه على أساس معقول.

98 - وعند استخدام فترة مرجعية حسابية غير ثابتة، في ظروف مثل فترات التضخم المرتفع، قد يتطلب تقدير القيم الكلية مراعاة الفوارق المحتملة في أنماط الإنفاق الناشئة عن الفوارق في الأسعار و/أو الأحجام على مدى فترات محاسبة وفترات استقصائية كاملة.

99 - ويمكن استخدام عوامل الترجيح المناسبة للتكيف مع احتمالات الاختيار وعدم الاستجابة (على افتراض أن ذلك مرتبط بالعوامل المستخدمة للمعاينة بالاحتمالات) ووضع أساس للمقارنة فيما يتصل بتوزيع السمات الديمغرافية والجغرافية والمتعلقة بالاستخدام.

التحليل

100 - ينبغي تقصي احتمال وجود التحيز ونطاقه بسبب: (أ) التقصير في الإبلاغ عن مشتريات بعض أنواع المنتجات من قبيل الكحول؛ (ب) المبالغة في الإبلاغ عن مشتريات السلع الكمالية؛ (ج) التقصير في الإبلاغ عن الدخل؛ (د) تقدير غير مرض للدخل من العمل للحساب الخاص أو دخل الأسر المعيشية الفقيرة. وقد تتطلب القيم الصفرية والسالبة معاملة خاصة في التحليل.

101 - وينبغي حساب أخطاء المعاينة والإبلاغ عنها من أجل تقديرات الضوابط للمتغيرات الرئيسية والمجموعات الفرعية الهامة باستخدام صيغة مناسبة لبرامج المعاينة والترجيح المستخدمة في الاستقصاء.

102 - وعند تحليل البيانات، ينبغي مراعاة آثار حجم الأسر المعيشية وتركيبها من خلال إجراء تحليل مستقل للأسر المعيشية في مختلف تركيباتها و/أو من خلال استخدام سلم تعادل مناسب. وفي هذه الحالة، ينبغي استخدام ذلك، إما في تقديرات الدخل وإما في تقديرات الإنفاق ولكن ليس في الحالتين عندما يجري تحليلهما معا.

103 - وينبغي للإحصاءات الموجزة الواردة في الجداول الأساسية أن تشمل، عند الاقتضاء ما يلي:

(أ) التعداد (تعداد الأشخاص أو الأسر المعيشية)؛

(ب) المتوسطات (الوسط والوسيط) والمجاميع والمعدلات المتصلة بإحصاءات الدخل والإنفاق وحيثما أمكن، أخطاؤها المعيارية.

104 - وينبغي وضع الجداول الأساسية وفقا لمستوى وهيكل (حصص المكونات) نفقات استهلاك الأسر المعيشية (المجموع والفئات الفرعية للبنود الرئيسية):

(أ) حسب مجموعة دخل الأسرة المعيشية/قيم التقسيم الجزئي للدخل (مثل الخميس والعشير)؛

(ب) حسب موارد الدخل الرئيسية؛

(ج) حسب سمات الأسرة المعيشية، من قبيل الحجم والتركيب (السن والجنس) والنموذج (الأسر المعيشية المؤلفة من موظفين)؛

(د) حسب سمات الأفراد (الوضع الديمغرافي والتعليمي والاجتماعي الاقتصادي والوضع في العمل وما إلى ذلك)؛

(هـ) حسب سمات المسكن (تاريخ بناء المسكن وحيازته ومعدل شغله وما إلى ذلك).

وينبغي كذلك، حيثما كان مناسبا، أن توضع جداول من (ج) إلى (هـ) بشأن مستوى دخل الأسرة المعيشية.

105 - وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون الجداول الأساسية التي تصف وضع الأسرة المعيشية مفيدة. ويمكن أن تشمل جداول تربط بين عدد الأسر المعيشية (أو أفراد الأسر المعيشية) وسمات أفراد الأسر المعيشية وسمات الأسرة المعيشية والمصادر الرئيسية للدخل فضلا عن مجموعات الدخل والإنفاق.

106 - وينبغي أيضا، قدر الإمكان، تقديم هذه الجداول الأساسية حسب الموقع الجغرافي ومستوى التمدن وجنس الشخص أو الرئيس المرجعي (حيثما يكون ذلك مطبقاً)، وأن تكون هذه الجداول، إن أمكن، مستقلة عن القيم (المقدرة) النقدية وغير النقدية. كما ينبغي الإبلاغ عن عدد أو نسبة الأسر المعيشية ذات الإنفاق الصفري على المكونات الواردة في الجدول.

107 - وإذا لم تتوفر مصادر البيانات البديلة، يمكن إجراء تحليل لتوزيع الدخل و/أو الإنفاق الاستهلاكي، بما في ذلك قياس الفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، للسكان ككل للمجموعات الفرعية الرئيسية. ويمكن إجراء أنواع أخرى من التحاليل كتحليل المديونية وانعدام الأمن الغذائي والسكن والصحة والتعليم والسياحة وما إلى ذلك.

108 - وينبغي قدر الإمكان أن يعكس التحليل مدى الإمكانية المتاحة لشتى شرائح السكان للوصول إلى مختلف الخدمات المقدمة عن طريق التحويلات الاجتماعية العينية والمتلقاة مجانا من الأسر المعيشية الأخرى. وينبغي كذلك مراعاة الادخارات والخصوم عند تحليل إحصاءات الإنفاق.

109 - وعند مقارنة إحصاءات الدخل والإنفاق من المصادر بالغة الصغر بالمجموعات الكلية من الحسابات الوطنية، ينبغي مراعاة مختلف أهداف المصادر والفوارق في المفاهيم والقياس في بعض مكوناتها. وقد تكون هذه المقارنات مفيدة لإجراء التحقق المتبادل بين هذه المصادر كخدمة للمستخدمين وكمحاولة لتحديد وتفسير الفوارق .

النشر

110 - ينبغي للتقرير الإحصائي الرئيسي أن يتضمن الجداول والمجاميع الأساسية. وينبغي أن يشمل عرضا موجزا للمنهجية المستخدمة، بما في ذلك المفاهيم والتعاريف الأساسية وتصميم العينة والاستقصاء فضلا عن تفاصيل عن جمع البيانات ومعالجتها. وينبغي توفير تقييم لنوعية البيانات وأخطاء المعاينة وعدم المعاينة ومعدلات عدم الاستجابة وأي قضايا رئيسية أخرى تتصل بالإحصاءات. كما ينبغي إتاحة مؤشر عن النطاق والأسلوب المستخدمين في عمليات الإسناد عند نشر الإحصاءات وينبغي تحديد القيم المسندة عند توزيع مجموعات البيانات بالغة الصغر.

111 - وينبغي قدر الإمكان ودون خرق سرية المعلومات المجموعة أو الاتفاقات التعاقدية، أن تكون الملفات العمومية (مجموعات البيانات بالغة الصغر السرية والمغفلة) متاحة للمحللين ولسائر المستخدمين المهتمين. وينبغي دائما أن تكون مشفوعة بوثائق واضحة وشاملة عن كل جوانب عملية جمع البيانات. وبصورة خاصة، إذا استخدم حد أقصى من الرموز(يقيد نشر القيمة القصوى لأحد المتغيرات) لحماية سرية المعلومات، ينبغي توثيق التفاصيل وتحديد القيم.

112 - وبالإضافة إلى نشر التقرير الإحصائي وإمكانية توزيع الملفات العمومية ينبغي التعريف بالنتائج الرئيسية للاستقصاء من خلال المؤتمرات والحلقات الدراسية ووسائل الإعلام (المقابلات والمقالات الشعبية والنشرات الإخبارية) وما إلى ذلك. ويتعين تزويد صانعي السياسات بتقارير معمقة ومركزة وببحوث تحليلية. كما يجب إتاحة جميع النتائج في شكل مطبوعات ورقية ونماذج إلكترونية، من قبيل الاسطوانات وشرائط التسجيل والأقراص المتراصة بذاكرة للقراءة فقط ومختبرات البيانات بالغة الصغر وشبكة الإنترنت.

113 - وكمصدر لذاكرة مؤسسية تخدم العمليات الإجرائية المستقبلية ويرجع إليها من قد يحتاج إلى هذه المعلومات، ينبغي إعداد تقرير منهجي مفصل يتضمن كامل تفاصيل الإجراءات المستخدمة والدروس المستخلصة والاستنتاجات التي تم التوصل إليها عن العملية برمتها.

114 - وينبغي أن يتمشى نشر هذه الإحصاءات مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية المعتمدة في الدورة الاستثنائية للجنة الإحصائية للأمم المتحدة (1994) والمبادئ التوجيهية بشأن نشر ممارسات إحصاءات العمل التي اعتمدها المؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء إحصاءات العمل (1998).